ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Role of the Justice and Development Party in Morocco's Democratic Transition Process 2011-2012

Prof. Dr. Thamer Azzam Hamad Al-Dulaimi

Tikrit University / Faculty of Education for Humanities

Saad Hafedh Mahmoud Al-Karawi

Tikrit University / Faculty of Education for Humanities

* *Corresponding author: E-mail* :
s07700785952@gmail.com
07700785952

***Keywords*:**
Morocco
Abdelilah Benkirane
Justice and Development
legislative elections
Constitution

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 4 Jan. 2022
Accepted 17 Aug 2022
Available online 28 Feb 2023
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2023 COLLEGE OF Education for Human Sciences, TIKRIT UNIVERSITY. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

The research sheds light on the role of the Justice and Development Party in the process of democratic transition in Morocco, as the Kingdom of Morocco witnessed during the period (2011-2012) a very important democratic transition represented by holding the first legislative elections after the approval of the constitutional amendments of 2011, as a result of the political developments that the Arab countries witnessed after the broad protest movement while distorting the revolutions of the Arab Spring, if the Kingdom of Morocco witnessed a large protest movement that prompted the royal establishment to announce new constitutional amendments and to hold premature legislative elections through which the Justice and Development Party was able to take the lead in those elections that enabled it to form the government in 2012.

The research found a number of important results come in the forefront of which the Justice and Development Party topped the political scene in 2011, by winning the legislative elections of 2011, as the party managed to obtain the first place in 107 seats, and thus enabled the Justice and Development Party to head the government for the first time in Morocco.

© 2023 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.30.2.2.2023.13

دور حزب العدالة والتنمية في عملية التحول الديمقراطي في المغرب ٢٠١١-٢٠١٢

أ.د ثامر عزام حمد الدليمي/ جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية
سعد حافظ محمود الكروي/ جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية

الخلاصة:

سلط البحث الضوء على دور حزب العدالة والتنمية في عملية التحول الديمقراطي في المغرب، إذ شهدت المملكة المغربية خلال المدة (٢٠١١-٢٠١٢) نقله ديمقراطية مهمة جداً تمثلت بإجراء أول انتخابات

تشريعية بعد إقرار التعديلات الدستورية التي أُجريت على الدستور عام ٢٠١١، نتيجة التطورات السياسية التي شهدتها البلاد العربية بعد حركة الاحتجاجات الواسعة، فيما عرف بثورات الربيع العربي، إذ شهدت المملكة المغربية حركة احتجاجات واسعة، دفعت المؤسسة الملكية لإعلان تعديلات دستورية جديدة وأجراء انتخابات تشريعية سابقة لأوانها، تمكن من خلالها حزب العدالة والتنمية من تصدر تلك الانتخابات والتي مكنته من تشكيل الحكومة عام ٢٠١٢.

توصل البحث إلى عدد من النتائج المهمة يأتي في مقدمتها تصدر حزب العدالة والتنمية المشهد السياسي عام ٢٠١١، وذلك بفوزه في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١١، إذ تمكن الحزب من الحصول على المركز الأول بـ(١٠٧) معقداً، وبالتالي مكنت حزب العدالة والتنمية من تشكيل الحكومة لأول مرة في تاريخ المغرب.

كلمات مفتاحية: (المغرب، عبدالإله بنكيران ،العدالة والتنمية، الانتخابات التشريعية، الدستور)

المقدمة

تعد مسالة المشاركة السياسية لدى حزب العدالة والتنمية من المواضيع التي أحتلت اهمية كبيرة، فقد شهدت المملكة المغربية حركات احتجاجية خلال عام ٢٠١١، دفعت تلك الاحتجاجات المؤسسة الملكية في المغرب إلى إجراء تعديلات دستورية جديدة عام ٢٠١١، وإجراء انتخابات تشريعية جديدة في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١١ تمكن من خلالها حزب العدالة والتنمية من تصدر المشهد السياسي المغربي بعد فوزه بـ(١٠٧) مقعداً، وحصوله على المرتبة الأولى في تلك الانتخابات، إذ إن الشرعية الديمقراطية والخطاب السياسي الذي تبناه الحزب شمل مختلف مطالب شرائح المجتمع المغربي، وزيادة شعبيته بعد أن كان يُحسب من ضمن صفوف أحزاب المعارضة.

إن البرنامج الانتخابي الذي تبناه الحزب مكنه من قيادة ائتلاف حكومي مع أحزاب كانت لغاية عام ٢٠١١ تحتكر المشهد السياسي، مثل حزب الاستقلال في ظل المؤسسة الملكية، والأهم أن الخطاب الذي تبناه الحزب كان الأقرب إلى الواقع لأنه عكس الإرادة الشعبية للمجتمع المغربي الذي خرج في مسيرات شعبية احتجاجية خلال عام ٢٠١١ تدعو إلى الإصلاح عقب أحداث الربيع العربي.

هدف البحث إلى ابراز دور حزب العدالة والتنمية في عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها المملكة المغربية عام ٢٠١١-٢٠١٢، لذلك قسم البحث إلى مبحثين تناول المبحث الأول دور حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية عام ٢٠١١، أما المبحث الثاني فقد تضمن دور حزب العدالة والتنمية في تشكيل الحكومة عام ٢٠١٢، فضلاً عن أهم النتائج التي توصل اليها البحث.

المبحث الأول: دور حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية عام ٢٠١١: -

أولاً: تعديل قانون الانتخابات:-

بعد إقرار التعديلات الدستورية المقترحة في ٢٩ تموز ٢٠١١، والتي جاءت بمجموعة من المبادئ والآليات والضمانات التي شكلت نقلة نوعية في تقوية البناء الديمقراطي للمغرب[١]، إذ دعا الملك محمد السادس[٢] في خطاب ٣٠ تموز ٢٠١١ إلى إجراء انتخابات مبكرة، من أجل إعطاء أسبقية لإقرار القوانين الجديدة، ودعا الشعب المغربي إلى حسن اختيار الأحزاب السياسية التي تمثله في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام[٣]، ولم يحدد الملك موعداً لأجراء الانتخابات ودعا وزارة الداخلية لإجراء مشاورات مع الأحزاب السياسية لتحديد موعد إجرائها محذراً في الوقت نفسة من أي تأخير في موعد إجراء الانتخابات، هو عرقلة لما جاء بشأن الإصلاح الجديد من فرص التنمية[٤].

وفي الأول من آب ٢٠١١، بدأت وزارة الداخلية بأجراء مشاورات مع الأحزاب السياسية من أجل تقديم مقترحاتها حول الانتخابات التشريعية، وتحديد الموعد النهائي لأجرائها[٥].

أعلن حزب العدالة والتنمية[٦] في ٧ آب ٢٠١١، أن إجراء انتخابات مبكرة لا يمكنها أن تعالج الاختلالات التي أدت إلى افراز المؤسسات السابقة[٧]، وأكد الحزب على ضرورة تقديم السلطات السياسية إجراءات تدعم ثقة المواطنين قبل أجراء الانتخابات، وذلك من خلال تصفية الملفات السياسية السابقة، وتعزيز الحريات العامة وحقوق الأنسان واطلاق سراح المعتقلين على خلفية الاحتجاجات التي شهدتها المملكة المغربية في ٢٠ شباط ٢٠١١[٨]، وبعد عدة مشاورات أجرتها وزارة الداخلية مع الأحزاب السياسية، أعلنت أنّ تاريخ الاقتراع الخاص بانتخاب أعضاء مجلس النواب هو يوم الجمعة (٢٥ تشرين الثاني ٢٠١١)[٩]، وأنّ المشاورات بخصوص كل ما يتعلق بالتحضير للانتخابات المقبلة سيتم وفق برنامج تنظيمي بين الحكومة والأحزاب السياسية[١٠].

قدمت الأحزاب السياسية مقترحاتها الخاصة بالأعداد للانتخابات التشريعية المقبلة، إذ قدّمَ حزب العدالة والتنمية مقترحاته التي طالب فيها، بإلغاء اللوائح الانتخابية القديمة واعتماد لوائح جديدة تعتمد على البطاقة الوطنية وثيقةً وحيدةً في التسجيل والتصويت، وإعادة التنظيم الإداري لبعض مدن المملكة بشكل يتناسب مع عدد اللوائح والسكان، من أجل ضمان إجراء انتخابات نزيهة، وإعطاء فاعلية للمؤسسات المنبثقة عنها[١١].

وبعد مراجعة المقترحات التي تقدّمتَ بها الأحزاب السياسية إلى وزارة الداخلية[١٢]، عملت وزارة الداخلية على أجراء تعديلات على القانون التنظيمي الخاص بمجلس النواب قبل إجراء الانتخابات، إذ تضمن القانون الجديد مستجدات خاصة باللائحة الوطنية التي أصبحت تضم (٩٠) مقعداً منها (٦٠) مقعداً للنساء، و(٣٠) مقعداً للشباب الذين تقل اعمارهم عن ٤٠ سنة وتوسيع مجال المخالفات وتشديد العقوبات[١٣]، وتم تحديد سن الرشد القانوني وسن الترشيح بـ(١٨) سنة، واستحداث الدوائر الانتخابية

المحلية الخاصة بانتخابات مجلس النواب، وحُددت المقاعد المخصصة لكل دائرة[١٤]، وأما فيما يخص اللوائح الانتخابية فقد تم إقرار إجراءات أساسية خاصة باللوائح الانتخابية، من بينها ضبط التسجيل للقوائم عن طريق تقديم البطاقة الوطنية وثيقةً رسميةٍ، فضلاً عن أسناد الأشراف على عملية معالجة معلومات اللوائح إلى لجنة وطنية تقنية برئاسة رئيس غرفة بالمجلس الاعلى، وضمت في عضويتها ممثلين عن الأحزاب السياسية[١٥].

وتضمن القانون الجديد بنداً خاصاً مُنع بمقتضاه أعضاء مجلس النواب ومجالس الجماعات الترابية (المجالس المحلية) والغرف المهنية التخلي عن الانتماء للحزب الذي ترشح باسمه، للحد من ظاهرة الترحال السياسي[١٦]، التي أدت إلى انعدام الثقة لدى المواطنين، فضلاً عن إلزام الأحزاب السياسية في اختيار مرشحيها لمختلف العمليات الانتخابية وتقديم مرشحين نزهاء واكفاء، مع اعتماد مبدئ الديمقراطية والشفافية في اختيار مرشحيهم[١٧].

ثانياً: البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية: –

حددت وزارة الداخلية المدة التي ابتدأت من يوم الخميس ٣ تشرين الثاني ٢٠١١ وانتهت يوم الجمعة ١١ تشرين الثاني ٢٠١١، موعداً لتقديم الترشيحات لتلك الانتخابات، إذ بلغ عدد المرشحين (٧١٠٢) مرشحاً، موزعين على (٩٢) دائرة انتخابية تضم (١٥٦٥) لائحة منها (١٥٤٦) لائحة على صعيد الدوائر المحلية و(١٩) لائحة على صعيد الدوائر الوطنية، ولائحتان ضمت اسماء المرشحين اللامنتمون (مستقلين)[١٨].

قدم حزب العدالة والتنمية (٣٩٣) مرشحاً موزعين على (٩١ دائرة) انتخابية، من أصل (٩٢ دائرة) أي أن نسبة تغطية الحزب بلغت ٩٩% من مجموع الدوائر الانتخابية، باستثناء دائرة واحده لم يرشح فيها، ومن ضمن عدد مرشحي الحزب (٣٥ امرأة)[١٩]، فقد ضمت قوائم الحزب مرشحون جدد لم يسبق لهم الترشيح في الانتخابات السابقة التي أُجريت عام (٢٠٠٧)، بلغت نسبتهم (٥٢%)، وأن (٣٣) برلمانياً تم اعادة ترشيحهم، منهم (٣٠ مرشحاً) على مستوى القوائم المحلية وثلاث مرشحات على مستوى اللائحة الوطنية من مرشحي الحزب الذين سبق لهم الترشيح في الانتخابات السابقة [٢٠].

اعد حزب العدالة والتنمية برنامجاً انتخابياً خاصاً لتلك الانتخابات تحت شعار **(من أجل مغرب جديد مغرب الحرية والكرامة والعدالة والتنمية)**[٢١]، متخذاً من الخطاب الملكي الذي القاه الملك محمد السادس في ٩ أذار ٢٠١١، ومن الدستور الجديد مرجعية أساسية في الدخول إلى الانتخابات مسطراً خمسة أهداف كبرى لبرنامجه الانتخابي وهي[٢٢]:–

١. مواصلة بناء دولة المؤسسات والديمقراطية ومكافحة الفساد.
٢. بناء اقتصاد وطني قوي وضامن للعدالة الاجتماعية.

٣. بناء مجتمع متماسك ومتضامن ومزدهر، يعتمد على أسرة قوية، وشباب رائد أساسه التميّز ومقوماته الكرامة.
٤. احياء وتجديد نظام القيم المغربية الأصيلة على أساس المرجعية الإسلامية والهوية المغربية.
٥. صيانة السيادة وتعزيز الإشعاع المغربي والريادة الخارجية.

أعتمد البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية على أسس المرجعية الإسلامية والقيم المغربية الأصيلة، وأعلن الحزب التزامه بوضع منظومة وطنية لتقيم الحرية والمسؤولية والنزاهة والشفافية، واعتمد الحزب في برنامجه سياسية إصلاحيه تشمل مختلف القطعات الحكومية وإقرار الية للتنسيق بينهما من أجل نشر وتقوية القيم الأخلاقية الأساسية لنهضة البلاد[٢٣]، كذلك اقترح الحزب في برنامجه دعم وتفعيل المؤسسات الدعوية والمجتمعية وتسير مساهمتها في نشر الوسطية والاعتدال، وتقوية حضور اللغة العربية في جميع المستويات التعليمية[٢٤]، ودعا البرنامج الانتخابي للحزب إلى تطوير استراتيجية تدريس اللغة الامازيغية[٢٥]، واعتماد سياسة لغوية وطنية قائمة على التنوع وصيانة وضمان وحدة البلاد وتحقيق السيادة اللغوية، كما دعا البرنامج إلى تحقيق ثقافة فنية تعيد الاعتبار للهوية المغربية، من خلال دعم اعلام ديمقراطي وحر يعكس التعددية السياسية والثقافية ويخدم الهوية الوطنية[٢٦]، وركّز البرنامج الانتخابي للحزب على توظيف بنود الدستور الجديد من أجل بناء مغرب جديد[٢٧].

وأما في مجال الجانب الاقتصادي فقد دعا البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية إلى أولوية بناء اقتصاد وطني ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمغرب، فقد اعطى الحزب مؤشرات لطمأنه جميع الشرائح المجتمعية عبر اعتماد منهج الأرقام، لاسيما في مجال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم البلاد، وخصص البرنامج الانتخابي للحزب عدد من الإجراءات التي تخص الصحة والتعليم والاقتصاد والتنمية البشرية وغيرها من الإصلاحات التي سعى الحزب إلى تحقيقها[٢٨].

أنهى حزب العدالة والتنمية برنامجه الانتخابي بخاتمة خاصة جاء فيها: **(أن حزب العدالة والتنمية، وهو يقدم العناصر الأساسية لبرنامجه يعتبر الانتخابات القادمة ذات طبيعة استثنائية، تفرض تضافر الجهود كافة المخلصين والغيورين لبناء مغرب جديد... مغرب الحرية والتنمية والعدالة والاجتماعية...)**[٢٩]، أن تلك الخاتمة تعد خلاصة مركزة وموجزة للبرنامج الانتخابي الذي أعدّه الحزب للانتخابات التشريعية.

ثالثاً: الحملة الانتخابية:-

بدأت الحملة الانتخابية يوم ١٢ تشرين الثاني ٢٠١١ واستمرت لمدة (١٣ يوماً) وبقيت الحملة بطيئة وهادئة نسبياً طول تلك المدة، واتخذت الحملة الانتخابية التي قامت بها الأحزاب طابعاً محلياً، وكانت أغلب المواضيع المعلن عنها أثناء الحملة هي مواضيع محلية، ويرجع سبب ذلك إلى أن النسق السياسي المغربي يقوم على التحالفات مع جماعات محلية، لاسيما في القرى والأرياف، لذلك كانت

الحملة أكثر وضوحاً في المناطق القروية[٣٠]، وقد تنافست الأحزاب المشاركة عبر تجمعات خطابية ولقاءات تواصلية وبرامج اذاعية وتلفزيونية، إذ تميزت الحملة الانتخابية باستعمال مكثف لتقنيات التواصل الاجتماعي، ولتعريف الناخب بالبرامج الانتخابية وتقديم المرشحين للانتخابات التشريعية، وكسب أكبر عدد من أصوات الناخبين[٣١]، أما بخصوص التمويل المالي للحملة فقد خصصت الدولة (٢٢٠ مليون درهم)، مساهمةً لتمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية[٣٢].

بدأ حزب العدالة والتنمية حملته الانتخابية رسمياً في ١٢ تشرين الثاني ٢٠١١، بمهرجان انتخابي كبير اقامه بالعاصمة المغربية الرباط، إذ شهد ذلك المهرجان حضور وكلاء اللوائح الانتخابية للحزب لمختلف الدوائر التي ترشح فيها الحزب، ورفع الحزب شعاراً لتلك الحملة: **(صوتنا فرصتنا ضد الفساد والاستبداد)**[٣٣]، وأكد عبدالإله بنكيران[٣٤] الأمين العام للحزب أن حزب العدالة والتنمية لن يتراجع أو ينسحب من الانتخابات، وأن الحزب يسعى للمحافظة على استقرار البلاد، واتخاذ كافة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تضمن ذلك الاستقرار، من أجل بناء دولة ديمقراطية[٣٥].

شدّدَ الحزب في حملته الانتخابية على محاربة الفساد، ومعالجة القضايا الاقتصادية والدفاع عن ملف المعتقلين الإسلاميين، والتقارب مع عددٍ المكونات الأساسية للنظام السياسي المغربي، والتنبيه بالمخاطر التي تهدد المغرب في حال استمرار الفساد الانتخابي[٣٦]، والتأكيد على برنامجه الإصلاحي وهويته الحزبية ذات المرجعية الإسلامية، البعيدة كل البعد عن منافسة المؤسسة الملكية، أو تمثيل المسلمين، أو تشكيل أي خطر على مسيرته الديمقراطية، التي تشهدها المنطقة العربية وتقتاضيها المرحلة[٣٧].

وكانت حملة الحزب مفتوحة على عدة جهات تنافسية، ولاسيما مع حزب الأصالة والمعاصرة الذي نهج سياسة الاحتواء مع مختلف الأحزاب السياسية الأخرى، بغاية أبعادها عن حزب العدالة والتنمية، وذلك من خلال تشكيل تحالف من الأحزاب السياسية المغربية، ما سمي آنذاك التحالف من أجل الديمقراطية أو (مجموعة الثمانية)[٣٨]، فقد حاولت تلك الأحزاب أضعاف الدور السياسي لحزب العدالة والتنمية في تلك الانتخابات، بعد زيادة عدد مؤيدي الحزب في المغرب[٣٩].

رابعاً: نتائج الانتخابات التشريعية:-

أُجريت الانتخابات التشريعية في موعدها المحدد في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١١، وتعد الانتخابات الأولى التي أُجريت بعد التعديل الدستوري لعام ٢٠١١، والتاسعة بعد استقلال المغرب عام (١٩٥٦)، وشارك فيها (٣١) حزباً سياسياً من مختلف التوجهات الليبرالية والإسلامية، ذات القواعد الشعبية الشابة التي تبحث عن دور في قيادة البلاد إلى جانب القوى السياسية التقليدية المعروفة، للتنافس على (٣٩٥) مقعداً نيابياً[٤٠]، وقد أُجريت تلك الانتخابات وفق نظام التمثيل النسبي[٤١]، في جو ساده الهدوء في جميع

أنحاء البلاد[٤٢]، وشارك (٤٠٠٠) مراقب عربي ودولي اشرفوا على أجرائها[٤٣]، وقد انحصرت المنافسة الفعلية بين كتلتين رئيسيتين، الأولى تحالف من أجل الديمقراطية والذي ضم الأحزاب الثمانية، إما الكتلة الثانية فقد مثلها حزب العدالة والتنمية، وجاءت نتائج الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١١ كما موضح في الجدول ادناه[٤٤]:

الجدول رقم (١)

النتائج النهائية للانتخابات التشريعية لعام ٢٠١١

ت	اسم الحزب	لمقاعد اللائحة المحلية	مقاعد اللائحة الوطنية	عدد المقاعد الكلي	النسبة المئوية
١	**حزب العدالة والتنمية**	**٨٣**	**٢٤**	**١٠٧**	**%٢٧,١**
٢	حزب الاستقلال	٤٧	١٣	٦٠	%١٥,٢
٣	حزب التجمع الوطني للأحرار	٤٠	١٢	٥٢	%١٣,٢
٤	حزب الاصالة والمعاصرة	٣٥	١٢	٤٧	%١١,٩
٥	الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	٣٠	٩	٣٩	%٩,٩
٦	حزب الحركة الشعبية	٢٤	٨	٣٢	%٨,١
٧	حزب الاتحاد الدستوري	١٧	٦	٢٣	%٥,٨
٨	حزب التقدم والاشتراكية	١٢	٦	١٨	%٤,٦
٩	الحزب العمالي	٤	–	٤	%١
١٠	الحركة الديمقراطية الاجتماعية	٢	–	٢	%٠,٥
١١	حزب التجديد والانصاف	٢	–	٢	%٠,٥
١٢	حزب البيئة والتنمية المستدامة	٢	–	٢	%٠,٥
١٣	حزب العهد الديمقراطي	٢	–	٢	%٠,٥
١٤	حزب اليسار الاخضر المغربي	١	–	١	%٠,٣
١٥	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	١	–	١	%٠,٣
١٦	جبهة القوى الديمقراطية	١	–	١	%٠,٣
١٧	حزب العمل	١	–	١	%٠,٣
١٨	حزب الوحدة والديمقراطية	١	–	١	%٠,٣
	المجموع	**٣٠٥**	**٩٠**	**٣٩٥**	**%١٠٠**

فاز (١٨) حزباً من مجموع (٣١) حزباً شارك في الانتخابات، وقد بلغت نسبة المشاركة في التصويت (٤٥.٤%) على المستوى الوطني، وهي بذلك تشكل نسبة مشاركة اعلى من الانتخابات السابقة[٤٥]، وعرفت تلك الانتخابات زيادة نسبة التمثيل النسوي بالمقارنة مع الانتخابات السابقة، إذ فازت (٦٧) امرأة من مجموع (١٦٢٤) مرشحة للانتخابات، منها (١٦) امرأة عن حزب العدالة والتنمية، فقد

وصلت نسبة التمثيل النسوي في مجلس النواب لعام ٢٠١١ إلى ١٦,٧%، مما جعل المملكة المغربية تحتل المرتبة الخامسة عربياً في نسبة التمثيل النسوي داخل البرلمان[٤٦].

تصدر حزب العدالة والتنمية الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١١ برقم قياسي، فقد حصل على(١٠٧) مقعداً داخل مجلس النواب من أصل(٣٩٥) معقداً، منها (٢٤) مقعداً على مستوى اللائحة الوطنية منها(١٦) مقعداً للنساء وثمان مقاعد للشباب [٤٧]، وهي اعلى نسبة اغلبية يحققها الحزب منذ عشرة اعوام وبزيادة بلغت ١٣% بالمقارنة مع الانتخابات السابقة [٤٨].

توزعت المقاعد البرلمانية لحزب العدالة والتنمية البالغ عددها (١٠٧) مقعداً، على الجهات (الأقاليم) الـ(١٦) للمملكة المغربية حسب الجدول ادناه[٤٩]:

الجدول رقم (٢)

توزيع المقاعد التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية على الاقاليم والمدن.

الجهات / الحضرية والقروية	المجال الحضري	المجال القروي	المجموع
الدار البيضاء الكبرى	١٨	١	١٩
الرباط	١٢	١	١٣
طنجة/ تطوان	٩	٣	١٢
سوس ماسة درعة	١٠	١	١١
مراكش	٨	٢	١٠
مكناس	٧	١	٨
فاس	٦	–	٦
الشاوية ورديغة	٥	–	٥
الغرب الشرادة بني حسن	٥	–	٥
الجهة الشرقية	٤	–	٤
تادلة أزيلال	٤	–	٤
العيون بوجدور الساقية الحمراء	٣	–	٣
وادي الذهب لكويرة	٢	–	٢
تازة الحسيمة تاونات	٢	–	٢
دكالة عبدة	٢	–	٢
كليم السمارة	١	–	١
المجموع	**٩٨**	**٩**	**١٠٧**

أن فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية، كان له تأثيرٌ على إعادة تشكيل التوازنات السياسية في الحقل السياسي المغربي، إذ أن تصدر الحزب المركز الأول مكنه من تشكيل الحكومة لأول مرة حسب بنود التعديل الدستوري الجديد.

المبحث الثاني: دور حزب العدالة والتنمية في تشكيل الحكومة ٢٠١١-٢٠١٢:-

اولاً: تشكيل الحكومة: -

بعد إعلان النتائج النهائية للانتخابات التشريعية لعام ٢٠١١، استقبل الملك محمد السادس، يوم الثلاثاء ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١١، عبدالإله بنكيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية بصفته رئيس الحزب المتصدر للانتخابات، وكلفه برئاسة الحكومة الجديدة[٥٠]، وفقا لما نص علية الفصل (٤٧ فق١)[٥١] من الدستور الجديد الصادر عام ٢٠١١، وكانت تلك التجربة الأولى التي يكلف فيها رئيس حزب إسلامي لتشكيل الحكومة في المغرب منذ الاستقلال[٥٢].

وعلى الرغم من حصول حزب العدالة والتنمية على المرتبة الأولى، إلا أنه لم يحصل على الأغلبية المطلقة التي تؤهله لتشكيل الحكومة وحدة، إذ أن نظام الاقتراع باللائحة النسبية حال دون تحقيق الأغلبية المطلقة، وأن النظام الملكي في المغرب لا يسمح لجهة معينة باحتكار المشهد السياسي للبلاد[٥٣]، لذلك أعلن عبدالإله بنكيران بعد تكليفه بتشكيل الحكومة، أنه سيسعى لتطبيق الديمقراطية، وإجراء مفاوضات مع كافة الأحزاب السياسية، وتعهد بتشكيل حكومة قوية تمنح الشعب المغربي الإصلاحات كافة على الصعيد الداخلي والخارجي، وقد صرح قائلاً: **"أن حزب العدالة والتنمية سيبعث للشعب المغربي الطمأنينة والأمل في المستقبل وأن الحكومة لن تمس حرية الاشخاص..."**[٥٤].

بدأ عبدالإله بنكيران أجراء مفاوضاته لتشكيل الحكومة، مع جميع الأحزاب السياسية بما في ذلك أحزاب المعارضة لطمأنتها[٥٥]، وبعد أسبوعين من المفاوضات أُعلن رسمياً عن التحالف الحكومي الجديد، في ١٢ تشرين الثاني ٢٠١١ بعد اجتماع عبدالإله بنكيران مع الأمناء العامين للأحزاب السياسية التي وافقت على المشاركة في تشكيل الحكومة[٥٦]، ضم ذلك التحالف حزب الاستقلال[٥٧]، وحزب التقدم والاشتراكية[٥٨]، وحزب الحركة الشعبية[٥٩]، والتي عقدت عليها شريحة كبيرة من المجتمع المغربي الأمل في إصلاح الاوضاع السياسية والاقتصادية للبلاد[٦٠].

تكونت الحكومة الجديدة من (٣١) وزارة تم توزيعها على الأحزاب الأربعة، إذ حصل حزب العدالة والتنمية على (١٢) وزارة وحزب الاستقلال على (٦) وزارات، بينما حصل حزب التقدم والاشتراكية وحزب الحركة الشعبية على (٤) وزارات لكل حزب، فضلاً عن تعيين(٥) وزراء تكنوقراط (مستقلين) اختارهم الملك مباشرتاً لا ينتمون إلى أي حزب سياسي[٦١]، وضمت حكومة عبدالإله بنكيران وزيرة واحدة فقط، على عكس الحكومة السابقة التي ضمت (٧) نساء[٦٢]، وتضمنت التشكيلة الحكومية استحداث وزارتين جديدتين[٦٣]، في تشكيلتها، وعيّن الملك مستشارين ملكيين جدد لمراقبة العمل الحكومي[٦٤]، وقد تم توزيع الوزارات الجديدة على الوزراء حسب الجدول ادناه[٦٥]:

الجدول رقم (٣)

توزيع الوزارات على الاحزاب المشاركة في الحكومة.

ت	اسم الوزير	الوزارة	الحزب
١	عبدالإله بنكيران	رئيس الحكومة	العدالة والتنمية
٢	عبدالله بها	وزير الدولة	العدلة والتنمية
٣	محند العنصر	وزير الداخلية	الحركة الشعبية
٤	سعدالدين العثماني	وزير الشؤون الخارجية والتعاون	العدالة والتنمية
٥	مصطفى الرميد	وزير العدل والحريات	العدالة والتنمية
٦	احمد التوفيق	وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية	مستقل
٧	ادريس الضحاك	الامين العامة للحكومة	مستقل
٨	نزار بركة	وزير الاقتصاد والمالية	حزب الاستقلال
٩	نبيل بنعبدالله	وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة	التقدم والاشتراكية
١٠	عزيز اخنوش	وزير الفلاحة والصيد البحري	مستقل
١١	محمد الوفا	وزير التربية الوطنية	حزب الاستقلال
١٢	لحسن الداودي	وزير التعليم العالي والبحث العلمي	العدالة والتنمية
١٣	محمد اوزين	وزير الشباب والرياضة	الحركة الشعبية
١٤	عبدالعزيز رباح	وزير التجهيز والنقل	العدالة والتنمية
١٥	الحسين الوردي	وزير الصحة	التقدم والاشتراكية
١٦	مصطفى الخلفي	وزير الاتصال الناطقة الرسمية باسم الحكومة	العدالة والتنمية
١٧	فؤاد الدويري	وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة	حزب الاستقلال
١٨	عبد الواحد سهيل	وزير التشغيل والتكوين المهني	التقدم والاشتراكية
١٩	عبد القادر اعمارة	وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات	العدالة والتنمية
٢٠	لحسن حداد	وزير السياحة	الحركة الشعبية
٢١	بسيمة حقاوي	وزارة التضامن والمرأة والاسرة والتنمية الاجتماعية	العدالة والتنمية
٢٢	محمد الامين الصبيحي	وزارة الثقافة	التقدم والاشتراكية
٢٣	عبدالصمد قيوح	وزارة الصناعة التقليدية	حزب الاستقلال
٢٤	الحبيب الشوباني	وزير مكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	العدالة والتنمية
٢٥	عبداللطيف لوديي	وزير منتدب[٦٦] لدى رئيس الحكومة مكلفة بإدارة الدفاع الوطني	مستقل
٢٦	عبداللطيف معزوز	وزير منتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج	حزب الاستقلال
٢٧	الشرقي الضريس	وزير منتدبة لدى وزير الداخلية	مستقل
٢٨	يوسف العمراني	وزير منتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون	حزب الاستقلال

٢٩	محمد نجيب بوليف	وزير منتدب لدى رئيس الحكومة مكلفة بالشؤون اعام والحكامة	العدالة والتنمية
٣٠	عبدالعظيم الكروج	وزير منتدب لدى رئيس الحكومة مكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الادارة	الحركة الشعبية
٣١	ادريس الازمي الادريسي	وزير منتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية مكلفة بالميزانية	العدالة والتنمية

وفي ٣ كانون الثاني ٢٠١٢ صادق الملك محمد السادس على التشكيلة الحكومية التي عرضها عليه رئيس الحكومة عبدالإله بنكيران[٦٧]، وفي ٥ كانون الثاني ٢٠١٢ انعقد أول مجلس للحكومة برئاسة عبدالإله بنكيران لوضع البرنامج الحكومي لعرضه على البرلمان[٦٨].

ثانياً: البرنامج الحكومي:-

بعد مصادقة الملك محمد السادس على التشكيلة الحكومية الجديدة، سعت الحكومة للحصول على ثقة مجلس النواب[٦٩]، من خلال طرح برنامجها الحكومي الذي يمثل وجهة النظر الرسمية للحكومة الجديدة، من اقتناع أساسي يلازم مضامين ذلك البرنامج منذ البداية، بأن الحكومة الجديدة أتت في مرحلة سياسية انتقالية جسدت تعامل المؤسسة الملكية المغربية مع الحركات الاحتجاجية التي شهدتها البلاد[٧٠]، إذ جسد البرنامج الحكومي رؤى البرامج الانتخابية للأحزاب المتحالفة في تشكيل الحكومة، وتحديد المبادئ الأساسية التي تجسيد العمل في تطبيق بنود دستور عام ٢٠١١ الجديد، ومطالبه التشريعية والمؤسساتية، فضلاً عن الاستجابة للمطالب الجوهرية للشعب المغربي بفئاته وشرائحه داخل البلاد وخارجه، ولعموم الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، ومؤسسات المجتمع المدني والوفاء بالالتزامات الدولية للبلاد[٧١].

اعتمد البرنامج الحكومي على ركائز أساسية في وضع السياسات وتنفيذها، من خلال العمل المشترك والمقاربة التشاركية وربط المسؤولية بالمحاسبة[٧٢]، وتستند المنهجية المعتمدة في تفعيل الدستور وفق خطوات اساسية وهي[٧٣]:-

١. إعطاء اولوية للقوانين ذات الطبيعة المهيكلة، كالقوانين التنظيمية الخاصة بعمل الحكومة والتعينات والقضاء والامازيغية والمالية ولجان تقصي الحقائق.
٢. إعطاء بُعد مؤسساتي لإرساء مؤسسات الدولة، والنهوض بالتنمية البشرية من خلال تطبيق الديمقراطية، وحماية حقوق الانسان.
٣. جعل المؤسسات القائمة تتلاءم مع بنود الدستور الجديد، وتوسيع اختصاصاتها ومراجعة تركيبتها وادوارها وعلاقاتها.
٤. تطوير السياسات العمومية والقطاعية التي يجب اعتمادها، وفق ما نص علية الدستور الجديد من حقوق وحريات ومقتضيات المواطنة الفعالة.

أما الهدف العام للبرنامج الحكومي، فقد سعى للانتقال إلى مرحلة جديدة من البناء الديمقراطي عبر التقدم في تطبيق بنود الدستور الجديد، وتعزيز الثقة في تطوير البلاد، وتوفير شروط التنافس والعمل الجماعي من أجل نهضة المملكة المغربية، وتعزيز قوة وسيادة ووحدة البلاد، وإرساء مغرب الكرامة والحرية والتنمية والعدالة الاجتماعية لكافة المواطنين، وتقديم الرعاية الخاصة للمغاربة المقيمين خارج البلاد، وتنمية الطبقة الوسطى بتوفير الشروط اللازمة لإنتاج الثروة وتحقيق التضامين بين مختلف شرائح المجتمع المغربي[٧٤]، فقد اعتمد البرنامج الحكومي في تفعيل تلك الأهداف الأساسية على خمسة توجهات كبرى وهي[٧٥]:-

١. تعزيز الهوية الوطنية الموحدة وصيانة تلاحم وتنوع مكوناتها والانفتاح على الثقافات والحضارات.
٢. ترسيخ دولة القانون، والجهوية المتقدمة والحكومة الرشيدة الضامنة للكرامة والحقوق والحريات، والقائمة على المواطنة الحقة وربط المسؤولية بالمحاسبة والحقوق والواجبات.
٣. مواصلة بناء اقتصاد وطني قوي متنوع الروافد القطاعية والجهوية وتنافسي ومنتج للثروة وللشغل اللائق وسياسة اقتصادية ضامنة للتوزيع العادل لثمار النمو.
٤. تطوير وتفعيل البرامج الاجتماعية بما يضمن الدخول العادل إلى الخدمات الاساسية وخصوصاً التعليم والصحة والسكن، ويكرس التضامن وتكافؤ الفرص بين الافراد والفئات والاجيال والجهات.
٥. تعزيز التفاعل الايجابي مع المحيط الداخلي والعالمي وتقوية الأداء العمومي لخدمة المغاربة المقيمين خارج البلاد.

ودعا البرنامج الحكومي المواطنين إلى تقديم الدعم والمساندة للحكومة الجديدة لإتمام الولاية التشريعية، ولصيانة مصداقية الانتخابات، وفعالية المؤسسات وتحصين المستقبل الذي يتطلع الية المغاربة تحت قيادة الملك محمد السادس[٧٦].

وفي ١٩ كانون الثاني ٢٠١٢، عقد البرلمان جلسته الأولى والتي تم فيها التصويت على البرنامج الحكومي، فقد صوت (٢١٨) نائباً بـ(نعم)، بينما صوت (١٣٥) نائباً بـ(كلا)، وبعد حصول البرنامج الحكومي على تصويت الأغلبية، اكتسبت الحكومة الجديدة الشرعية الكاملة، لممارسة عملها وفق ما ينص علية الدستور الجديد، وتراس الملك محمد السادس في ٧ شباط ٢٠١٢، أول مجلس وزاري بالقصر الملكي في الرباط، لتبدئ الحكومة الجدية ممارسة عملها بعد اكتسابها الشرعية القانونية[٧٧].

يتضح مما سبق، أن حزب العدالة والتنمية تمكن من الوصول إلى رئاسة الحكومة بفضل البرنامج السياسي الذي رسمه قادة الحزب، فضلاً عن قبولهم بشروط المؤسسة الملكية، التي رسمت خطوط عملية اندماج الإسلاميين داخل الحقل السياسي المغربي والتزم الحزب بتوجهات المؤسسة الملكية، والتي أهّلت الحزب لقيادة الحكومة في المغرب، والتي تعد أول حكومة يشكلها حزب ذو توجه إسلامي منذ استقلال المغرب، إذ أن جميع الحكومات السابقة كانت تعيين من قبل الملك واغلب تلك

الحكومات ترأستها أحزاب علمانية أو شخصيات تكنوقراط (مستقلين)، وأصبح حزب العدالة والتنمية له مكانه مهمة داخل الحقل السياسي المغربي.

الخاتمة

من خلال دراستنا لدور حزب العدالة والتنمية في عملية التحول الديمقراطي في المغرب ٢٠١١-٢٠١٢ نستنتج ما يأتي :-

١. كان لتعديلات الدستورية لعام ٢٠١١ الأثر الأكبر في تقديم موعد أجراء الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١١ بعد أحداث الربيع العربي.
٢. إقدام الحكومة المغربية على أجراء تعديلات على القانون الانتخابي من أجل أجراء انتخابات تعطي مشاركة واسعة لكافة الأحزاب السياسية.
٣. ركز حزب العدالة والتنمية في برنامجه انتخابي على كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية مكنته من تصدر الانتخابات التشريعية بواقع ١٠٧ مقعداً.
٤. ركز حزب العدالة والتنمية في تشكيل حكومته لعام ٢٠١٢ على التوافق السياسي مع المكونات السياسية الأخرى على الرغم من الاختلاف معها سياسياً وايديولوجياً.
٥. تكونت حكومة حزب العدالة والتنمية من أربعة أحزاب ومجموعة من المستقلين توزعت على ٣١ وزارة من ضمنها استحداث وزارتين جديدتين في المغرب.

الهوامش

(١) خليل العناني، الاسلاميون العرب بعد خمس سنوات من الربيع العربي اسئلة المشروع والايديولوجية والتنظيم، مجلة سياسات عربية، العدد١٨، القاهرة، كانون الثاني ٢٠١٦، ص٤٧.

(٢)محمد السادس: هو محمد بن الحسن الثاني بن محمد الخامس، ولد في الرباط في ٢١ اب ١٩٦٣، وفي سن الربعة التحق بالكتاتيب للتعلم وقراءة القران، اكمل دراسته الابتدائية عام ١٩٧٣، وفي عام ١٩٨١ اكمل الدراسة الثانوية والتحق بالدراسة الجامعية وحصل على شهادة الحقوق عام ١٩٨٥، ونال على شهادة الدكتوراه من جامعة (نيس صوفيا انتيبوكيس) في فرنسا عام ١٩٨٨، تقلد عدة مناصب مهمة في الدولة في عهد والدة الحسن الثاني، وفي عام ١٩٩٤ حصل على رتبة جنرال، توج ملكا في ٢٣ تموز ١٩٩٩ بعد وفاة والدة الحسن الثاني وتمت البيعة له بالقصر الملكي في الرباط. للمزيد من التفاصيل ينظر: خير الله خير الله، المغرب في عهد محمد السادس ماذا تغيير، دار الساقي، المغرب، ٢٠٠٧، ص١٠-٣٥.

(٣) المملكة المغربية، وزارة العدل، العدل في خطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس من ١٩٩٩ الى سنة٢٠٠٣، مديرية الدراسات والتعاون والتحديث، قسم التواصل، ٢٠١١، ص٤٧٢.

(٤) عبد الواحد الهيشو، محمد السادس الملك المواطن ورمز الثورة الهادئة للملك والشعب، مطبعة سلكي اخوان، المغرب، ٢٠١٢، ص٧٧.

(٥) احمد خالد، ابراهيم بن داود، صعود وافول قوى الاسلام السياسي في المنطقة العربية (دراسة تجارب المشاركة السياسية لحركة النهضة التونسية وحزب الحرية والعدالة المصري وحزب العدالة والتنمية المغربي)، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، مج٧، العدد١، الجزائر، ٢٠٢٠، ص٣٩٠.

(٦) حزب العدالة والتنمية: وهو حزب سياسي مغربي ذو توجه إسلامي تأسس في ٢ حزيران ١٩٩٦ بعد اندماج حركة التوحيد والإصلاح مع حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، وتم اختيار اسم العدالة والتنمية اسماً رسمياً للحزب في المؤتمر الوطني الرابع الذي عقد في ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٩ وانتخب عبد الكريم الخطيب امينا عاماً للحزب. للمزيد من التفاصيل ينظر: مهدي انيس جرادات، الاحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص٣٠٧.

(٧) بلال التليدي، الاسلاميون والربيع العربي العصود التحديات تدبير الحكم، مركز نماء للبحث والدراسات، بيروت، ٢٠١٢، ص١١٧.

(٨) حزب العدالة والتنمية، الامانة العامة، مذكرة حزب العدالة والتنمية بشان الانتخابات التشريعية٢٠١٢، ٦ نيسان ٢٠١١، ص٤.

(٩) كان من المقرر أن تنتهي الولاية التشريعية الثامنة (٢٠٠٧-٢٠١٢) في أيلول٢٠١٢ حسب بنود دستور عام ١٩٩٦، لكن بعد المصادقة على الدستور الجديد في الاول من تموز٢٠١١، والذي جاء بعدت إصلاحات سياسية، وكنتيجة لتلك الإصلاحات التي ساهم فيها حزب العدالة والتنمية في المطالبة بها، تم تقديم موعد الانتخابات البرلمانية من أيلول ٢٠١٢، الى ٢٥ تشرين الثاني-نوفمبر ٢٠١١.للمزيد من التفاصيل ينظر: المملكة المغربية، الدليل العام لمداولات مجلس النواب للولاية التشريعية الثامنة ٢٠٠٧-٢٠١٢، دار ابي الرقراق للطباعة والنشر، المغرب، الجزء٣، ٢٠١٢، ص٦٤؛ احمد خالد، ابراهيم بن داود، المصدر السابق، ص٣٩٥.

(١٠) صحيفة الاتحاد الاشتراكي، الدار البيضاء، العدد٩٩٣٢، ١٠ تشرين الثاني ٢٠١١، ص٣.

(١١) حزب العدالة والتنمية، الامانة العامة، مذكرة حزب العدالة والتنمية بشان الانتخابات التشريعية٢٠١٢، ص٦.

(١٢) ويكن فازية، دور الفاعل الانتخابي في التوفيق بين تكريس ملكية حاكمة وتحقيق الديمقراطية: الانتخابات التشريعية نموذجاً، مجلة السياسة العالمية، العدد٢، القاهرة، كانون الأول ٢٠١٨، ص٤٥.

(١٣) محمود صالح الكروي، دور حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية في المغرب ١٩٩٧–تشرين الاول ٢٠١٦، ص١٣.

(١٤) ويكن فازية، المصدر السابق، ص٤٦.

(١٥) المعهد الديمقراطي الوطني، التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب ٢٠١١، بعثة الملاحظة الدولية بالمغرب، واشنطن، ٢٠١١، ص١٢.

(١٦) الترحال السياسي: هو الانتقال من حزب الى اخر أو من فريق الى اخر أو من تحالف الى اخر، وهي ليست ظاهرة جديدة في المغرب فقد لازمت هذه الممارسة الحياة السياسية منذ أول انتخابات تشريعية عرفها المغرب عام ١٩٦٣، واستمرت هذه الظاهرة عبر مختلف المحطات الانتخابية التي عرفها المغرب سواء تعلق الامر بالانتخابات التشريعية او الجماعية او المهنية، فالدستور المغربي لا يتضمن أي فصل وبند ضمني يمنع هذه الممارسة داخل البرلمان. للمزيد من التفاصيل ينظر: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، البرلمان في الدول العربية رصد وتحليل، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت، ٢٠٠٧، ص٤٢٤.

(١٧) المملكة المغربية، الدليل العام لمداولات مجلس النواب للولاية التشريعية الثامنة٢٠٠٧–٢٠١٢، ص٦٢.

(١٨) المنتدى المدني الديمقراطي، تقرير حول ملاحظة الانتخابات التشريعية ليوم ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١١، المنتدى المدني الديمقراطي، ٢ كانون الأول ٢٠١١، ص٨؛ صحيفة العلم، المغرب، العدد٢٢٣١، ١٧ تشرين الثاني ٢٠١١، ص٥.

(١٩) حزب العدالة والتنمية، بلاغ ٤ بخصوص تزكية مرشحي الثلث الاول للائحة الوطنية برسم الانتخابات التشريعية ٢٠١١، الامين العام، ٣١ تشرين الاول ٢٠١١ .

(٢٠) صحيفة التجديد، الرباط العدد٢٧٦٦، ١٤ تشرين الثاني ٢٠١١، ص٢.

(٢١) حزب العدالة والتنمية، البرنامج الانتخابي لانتخاب اعضاء مجلس النواب ٢٠١١، المغرب، ٢٠١١، ص٥.

(٢٢) المصدر نفسة، ص٢١.

(٢٣) صحيفة التجديد، الرباط، العدد٢٧٦٢، ٤–٦ تشرين الثاني ٢٠١١، ص٢.

(٢٤) صيفة التجديد، الرباط، العدد٢٧٦٧، ١٥ تشرين الثاني ٢٠١١، ص٥.

(٢٥) اللغة الامازيغية: وهي احدى فروع أسرة اللغات الافروآسوية (الافريقية والاسيوية) نشأت في شمال افريقيا وشمال شرق افريقيا، وتعد من أقدم اللغات البشرية التي يتحدث بها عدد كبير من السكان في الجزائر والمغرب، وفي عام ٢٠١١ أصبحت اللغة الامازيغية من ضمن اللغات الرسمية في الدستور المغربي. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد النور بن عنتر، "الهوية الامازيغية المغاربية"، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد٧، تونس، كانون الثاني ٢٠١٢، ص٥.

(٢٦) حزب العدالة والتنمية، البرنامج الانتخابي لانتخاب اعضاء مجلس النواب ٢٠١١، ص٨.

(٢٧) محمد بنيوسف، الثابت والمتحول في الخطاب السياسي للحركات الاسلامية في المغرب، selga services–roximprimerie، فرنسا، ٢٠١٤، ص٨٧.

(٢٨) ابراهيم سيف، محمد ابو رمان، الاجندات الاقتصادية للأحزاب الاسلامية، مؤسسة كارنغي للسلام الدولي، بيروت، ٢٠١٢، ص١٥؛ كفاح عباس رمضان الحمدان، وصول الاسلامين للحكم في المغرب، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، مج١٠، العدد٣١، ٢٠١٣، ص٢٣.

(٢٩) نقلاً عن: حزب العدالة والتنمية، البرنامج الانتخابي لانتخاب اعضاء مجلس النواب ٢٠١١، ص١٣٢.

(٣٠) المعهد الديمقراطي الوطني، التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب ٢٠١١، ص١٥؛ ويكن فازية، المصدر السابق، ص٥٠-٥١.

(٣١) صحيفة رسالة الامة، المغرب، العدد٨٩٣٥، ١١ تشرين الثاني ٢٠١١؛ المنتدى الديمقراطي المغربي، المصدر السابق، ص١٩.

(٣٢) صحيفة العلم، المغرب، العدد٢٢١٣٨، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١١، ص٤.

(٣٣) صحيفة التجديد، الرباط، العدد٢٧٦٦، ١٤ تشرين الثاني ٢٠١١، ص٢.

(٣٤) عبد الاله بنكيران: ولد في الرباط في ٨ نيسان ١٩٥٤ من عائلة ذات اصول صوفية وقد اهتم بالتجارة وتحصيل العلم في بداية شبابة انتمى الى حركة الشبيبة الاسلامية عام ١٩٧٣، وحصل على شهادة البكالوريوس في علوم الفيزياء عام ١٩٧٩،عمل في سلك التدريس، انتخب رئيسا لجمعية الجماعة الاسلامية عام ١٩٨٦قبل أن يدخل الى العمل السياسي السياسة كنائب في مجلس النواب عام ١٩٩٩، ولا زال يمارس العمل السياسي. للمزيد من التفاصيل ينظر: شيماء جمعة ياس خضر، دور احزاب المعارضة في الحياة السياسية في المغرب ١٩٩٢-٢٠٠١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة سامراء،٢٠٢١، ص١٣٩.

(٣٥) صحيفة التجديد، الرباط، العدد٢٧٦٩، ١٧ تشرين الثاني ٢٠١١، ص١.

(٣٦) المنتدى المدني الديمقراطي المغربي، المصدر السابق، ص١١-١٣ .

(٣٧) صحيفة التجديد، الرباط، العدد٢٧٧٤، ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١١، ص٤.

(٣٨) التحالف من أجل الديمقراطية (مجموعة الثمانية): وهو تحالف تشكل اثناء الحملة الانتخابية لانتخابات ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١١، وتكونت من ثمانية أحزاب سياسية هي (حزب التجمع الوطني للأحرار، الاتحاد الدستوري، الحركة الشعبية، الاصالة والمعاصرة، حزب اليسار الاخضر، الحزب العمالي، الحزب الاشتراكي، حزب النهضة والفضيلة) وهي احزاب قريبة من الملك وذو توجه ليبرالي. للمزيد من التفاصيل ينظر: شهرزاد صحراوي، هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٢-٢٠١٣، ص١٠٧.

(2) Nabil Mouline, Le Maroc vote: Les elections Legislatives en chiffes (1963-2011), Rabat: Tarfra, 2016, p. 13.

(٤٠) محمد علي داهش، المغرب العربي الكبير الاستمرارية والتغيير، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠١١، ص٢٧٨.

(٤١) استخدم في انتخابات ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١١، نفس نمط الاقتراع الذي تم استخدامه في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٢، مع بعض التغيرات على القانون المتعلقة بالعتبة الانتخابية وتمثيل النساء والشباب، وكذلك اعادة النظر في التقطيع الانتخابي والدوائر الانتخابية. للمزيد من التفاصيل ينظر: الحسن كنكو، الإفرازات السياسية للانتخابات التشريعية بالمغرب ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١١، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة القاضي عايض، كلية العلوم القانونية، المغرب، ٢٠١٥، ص٢١.

(٤٢) المعهد الديمقراطي الوطني، التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب ٢٠١١، ص١٧.

(٤٣) محمود صالح الكروي، المصدر السابق، ص١٣.

(٤٤) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: شبكة الانتخابات في العالم العرب، تقارير مراقبة الانتخابات في الدول العربية، ط٢، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان، الاردن، ٢٠١٨، ص٦٠؛ شهرزاد صحراوي، المصدر السابق، ص١٠٧.

(٤٥) صحيفة الاتحاد الاشتراكي، الدار البيضاء، العدد٩٩٤٧،٢٨ تشرين الثاني ٢٠١١، ص٥.

(٤٦) كوثر لقبيلي، مشاركة المرأة في الحياة السياسية المغربية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية، المغرب، ٢٠١٩-٢٠٢٠، ص٥.

(٤٧) صحيفة الاتحاد الاشتراكي، الدار البيضاء، العدد٩٩٤٨، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١١، ص١.

(٤٨) محمود صالح الكروي، المصدر السابق، ص١٣.

(٤٩) ابراهيم أمهال واخرون، الاسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ج١، ٢٠١٦، ص٤٤١.

(٥٠) مرت تسمية رئيس الحكومة في المغرب وفق الدساتير السابقة بالعديد من التسميات، ففي عهد الحماية كان يدعى الصدر الاعظم، وبعد اصدار دستور عام ١٩٦٢ تمت تسميته الوزير الأول، وبموجب التعديلات الدستورية لعام ٢٠١١ تم الغاء منصب الوزير، وتعويضه بمنصب رئيس الحكومة، مع توسيع صلاحياته وتقوية دور المؤسسة التنفيذية، وأبراز المكانة الجديدة التي يتمتع بها رئيس السلطة التنفيذية، من الاختصاصات والصلاحيات التي اسندها له الدستور الجديد. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد اليعكوبي، دستور ٢٠١١ والمصطلحات القانونية ملاحظات حول بعض مفاهيم، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج ١٤٤-١٤٥، المغرب، كانون الثاني –نيسان ٢٠١٩، ص١٤؛ سعيد نكاوي، الملكية البرلمانية في النظام السياسي المغربي الواقع والافاق دراسة مقارنة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، ٢٠١٨، ص١٧٧.

(٥١) نص الفصل (٤٧ فق١) على: يعين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات مجلس النواب وعلى اساس نتائجها. للمزيد من التفاصيل ينظر: المملكة المغربية، دستور ٢٠١١، المطبعة الرسمية، ٢٠١١، ص١٥.

(٥٢) توفيق عبد الصادق، واقع ومستقبل الاصلاحات بالمغرب ٢٠١١-٢٠٢١ دراسة حول موضوع السلطة، مجلة رواق عربي، العدد٢٦، القاهرة، ص٦٠.

(٥٣) ادريس هاني، سُراق الله الاسلام السياسي في المغرب تأملات في النشأة والخطاب والاداء، دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر، المغرب، ٢٠١٧، ص٥٥٨؛ محمود صالح الكروي، المصدر السابق ص١٣.

(٥٤) نقلاً عن: عبدالرحيم الورديغي، حكومة عبدالاله بنكيران في الميزان في نصف ولايته الحكومية، مطبعة الرسالة، الرباط، ٢٠١٤، ج١، ص٢٣؛ صحيفة التجديد، الرباط، العدد٢٧٧٨، ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١١، ص١.

(٥٥) محمد ضريف، الحركة الاسلامية المغربية بعد ٢٠١١ تحولات في طور المخاض، ديموك بريس، المغرب، ٢٠١٧، ص٩؛ احمد خالدي و ابراهيم بن داود، المصدر السابق، ص٣٩٦.

(٥٦) كفاح عباس رمضان الحمدان، المصدر السابق، ص٧.

(٥٧) حزب الاستقلال: حزب سياسي مغربي تأسس في ١١ كانون الثاني ١٩٤٤ اسس من قبل الزعماء في الحركة الوطنية المغربية، شارك في اعداد بنود وثيقة الاستقلال وتقديمها الى الملك محمد الخامس والحكومة الفرنسية بزعامة علا الفاسي كان له الدور الكبير في النضال من أجل استقلال المغرب من السيطرة الفرنسية. للمزيد من التفاصيل ينظر:

كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال المغربي (١٩٤٤-١٩٥٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة،١٩٨٣، ص٣٢.

(٥٨) حزب التقدم والاشتراكية وهو من اقدم الاحزاب المغربية تأسس عام ١٩٤٣، كفرع للحزب الشيوعي الفرنسي باسم الاتحاد العام للنقابات المتحدة بقيادة الطيب بن غزة، وفي عام ١٩٦٨ تم تغيير اسمة الى حزب التحرر والاشتراكية، تبنى الحزب الماركسية اللينينية ايديولوجياً وتنظيمياً واتخذ نهجاً مسايراً للسلطة المغربية، وفي عام ١٩٧٤ تم تغيير اسمة الى حزب التقدم والاشتراكية، وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي قام الحزب بمراجعة أفكاره لتتلاءم مع توجهات المغرب السياسية والاقتصادية. للمزيد من التفاصيل ينظر: مصطفى بوعزيز، اليسار المغربي الجديد النشأة والمسار ١٩٦٥-١٩٧٩، ترجمة: عبدالرحمن زكري، دار تينمل للطباعة والنشر، مراكش، ١٩٩٣، ص١٣؛ جنان سعدون عبد محمود، حزب التقدم والاشتراكية ودوره في المغرب (١٩٨٦- ١٩٩٧)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كية التربية بنات، ٢٠١٨، ص٦-١٠

(٥٩) حزب الحركة الشعبية: وهو حزب سياسي مغربي تأسس في تشرين الاول ١٩٥٧ في مدينة الرباط، ليكون اول حزب يتم تأسيسه بعد الاستقلال بزعامة حدو محمد ابرقاش والمحجوبي احرضان، وقد تبنى الحزب الاشتراكية الاسلامية لبناء دولة اسلامية بزعامة الملك محمد الخامس، وحصل الحزب على دعم من القصر الملكي لمواجهة نفوذ حزب الاستقلال المتزايد، ولخلق معادلات جديدة في الساحة السياسية المغربية. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الوهاب احمد محمود الخزرجي، موقف الحركة الشعبية من التطورات السياسية في المملكة المغربية ١٩٥٧-١٩٧٦، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة تكريت، كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠١٤، ص٣٦؛ مهدي انيس جرادات، المصدر السابق، ص٣٠١.

(٦٠) وليد مساهر حمد، ظاهر عبدالله علوان، حركات الاسلام السياسي في المغرب حزب العدالة والتنمية إنموذجا، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، مج٢٨، العدد٤، نيسان ٢٠٢١، ص٢٢٦.

(٦١) حميد بحكاك، اثر الاغلبية التي يقودها حزب العدالة والتنمية المغربي في التحول الاجتماعي والسياسي في المغرب، مركز الدراسات والابحاث في العلوم الاجتماعية، المغرب، ٢٠١٤، ص٢.

(٦٢) المعهد الديمقراطي الوطني، التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية...، ص٢٠.

(٦٣) الوزارات التي تم استحداثها هي: الوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية، والوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الادارة. للمزيد من التفاصيل ينظر: لمياء عمراني، حزب العدالة والتنمية من العمل السري الى العمل الحزبي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٥١-٥٢، بيروت، أيلول ٢٠١٦، ص٤٠.

(٦٤) حميد بحكاك، المصدر السابق، ص٢.

(٦٥) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: الجريدة الرسمية، المملكة المغربية، العدد٦٠٠٩مكرر، ٤ كانون الثاني ٢٠١٢، ص١٥٤-١٥٥؛ محمد بنيوسف، المصدر السابق، ص٩٠.

(٦٦) الوزارة المنتدبة: هي وزارة ملحقة بوزارة رئيسية اخرى.

(٦٧) عبد الرحيم الورديغي، حكومة عبدالاله بنكيران في الميزان في نصف ولايته الحكومية، مطبعة الرسالة، الرباط، ٢٠١٤، ج١، ص٢٣.

(٦٨) كفاح عباس رمضان حمدان، المصدر السابق، ص٧.

(٦٩) سعيد نكاوي، الملكية البرلمانية في النظام السياسي المغربي ..، ص١٧١.

(٧٠) رشيد مقتدر، تأملات في التجربة السياسية لحزب العدالة والتنمية المغربي في الحكم، مجلة سياسات عربية، العدد ٣، تموز ٢٠١٣، ص١١.

(٧١) المصدر نفسة ، ص١٢.

(٧٢) المملكة المغربية، رئاسة الحكومة، البرنامج الحكومي، كانون الثاني ٢٠١٢، ص٧.

(٧٣) رشيد مقتدر، تأملات في التجربة السياسية...، ص١١.

(٧٤) محمد سليمان ابو رمان، ما بعد الاسلام السياسي مرحلة جديدة ام اوهام ايدولوجية، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان، ٢٠١٨، ص١٢٨؛ رشيد مقتدر، المصدر السابق، ص١٢ .

(٧٥) المملكة المغربية، رئيس الحكومة، البرنامج الحكومي، ص١٠-١١.

(٧٦) المصدر نفسة، ص٩٤.

(٧٧) كفاح عباس رمضان الحمدان، المصدر السابق، ص٨.

المصادر بالإنكليزية

1. Ibrahim Amhal et al., Islamists, State Issues and Citizenship, Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, vol. 1, 2016.
2. Ibrahim Seif, Mohammed Abu Rumman, Economic Agendas of Islamist Parties, Carnegie Endowment for International Peace, Beirut, 2012.
3. Ahmed Khaled, Ibrahim Ben Daoud, The Rise and Decline of Political Islam Forces in the Arab Region (A Study of the Political Participation Experiences of the Tunisian Ennahda Movement, the Egyptian Freedom and Justice Party and the Moroccan Justice and Development Party), Al-Rider Journal for Academic Studies, Vol. 7, No. 1, Algeria, 2020.
4. Abdelnour Ben Antar, "Maghreb Amazigh Identity", Center for Mediterranean and International Studies, No. 7, Tunis, January 2012.
5. Driss Hani, The Thief of Allah Political Islam in Morocco Reflections on Origin, Discourse and Performance, Dar El Watan for Press, Printing and Publishing, Morocco, 2017.
6. Bilal Talidi, Islamists and the Arab Spring, The Sticks of Challenges of Governance Management, Nama Center for Research and Studies, Beirut, 2012.
7. Tawfik Abdel Sadiq, The Reality and Future of Reforms in Morocco 2011-2021 A
8. Study on the Subject of Power, Arab Gallery Magazine, Issue 26, Cairo Official Gazette, Kingdom of Morocco, No. 6009bis, 4/January/2012.
9. Jenan Saadoun Abdel Mahmoud, Party of Progress and Socialism and its Role in Morocco (1986-1997), PhD thesis (unpublished), University of Baghdad, Education for Girls, 2018.
10. Justice and Development Party, General Secretariat, AKP memorandum on the 2012 legislative elections, 6 April-2011.
11. The Justice and Development Party, General Secretariat, AKP memorandum on the 2012 legislative elections.
12. Justice and Development Party, Electoral Program for the Election of Members of the House of Representatives 2011, Morocco, 2011.
13. Justice and Development Party, Communication 4 Regarding the Recommendation of the First Third Candidates to the National List for the Drawing of the 2011 Legislative Elections, Secretary General, 31 October-2011.

14. Hassan Kenko, Political Discharge of Morocco's Legislative Elections 25 November-2011, Master's Thesis (unpublished), Kadi Ayed University, Faculty of Legal Sciences, Morocco, 2015.
15. Hamid Behkak, The Impact of the Moroccan PJD-led Majority on Morocco's Social and Political Transition, Center for Studies and Research in the Social Sciences, Morocco, 2014.
16. Khalil Al-Anani, Arab Islamists Five Years After the Arab Spring: Questions of Project, Ideology and Organization, Journal of Arab Politics, No. 18, Cairo, Kanon II/2016.
17. Khairallah Khairallah, Maroc sous Mohammed VI Ce qui a changé, Dar Saqi, Maroc, 2007.
18. Rachid Moqtader, Reflections on the Political Experience of the Moroccan Justice and Development Party in Governance, Journal of Arab Politics, Issue 3, July-July 2013.
19. Said Nkaoui, Parliamentary Monarchy in the Moroccan Political System, Reality and Prospects, A Comparative Study, Dar es Salaam for Printing, Publishing and Distribution, Rabat, 2018.
20. Elections Network in the Arab World, Election Observation Reports in the Arab States, 2nd Edition, Amman Center for Human Rights Studies, Jordan, 2018.
21. Scheherazade Sahraoui, The Structure of Democratic Transition in the Maghreb A Comparative Study (Tunisia, Algeria, Morocco), Master's Thesis (unpublished), Mohamed Khdeir University of Biskra, Faculty of Law and Political Science, Algeria, 2012-2013.
.٢٠22. Shaimaa Juma Yas Khader, Le rôle des partis d'opposition dans la vie politique au Maroc 1992-2001, Mémoire de maîtrise (non publié), Faculté d'éducation, Université de Samarra, 2021
23. Socialist Union newspaper, Casablanca, No. 9932, 10 November 2011.
24. Socialist Union Newspaper, Casablanca, No. 9947, 28 November-November2011. 25. Socialist Union newspaper, Casablanca, No. 9948, 25 November-2011.
26. Al-Tajdid newspaper, Rabat No. 2766, 14 November-2011.
27. Al-Tajdid newspaper, Rabat, No. 2762, 4-6/November-2011.
28. Al-Tajdid newspaper, Rabat, No. 2769, 17 November-2011
29. Al-Tajdid newspaper, Rabat, No. 2778, 30 November-2011
30. Asharq Al-Awsat Newspaper, London, No. 12665, 1/August-2011
31. Al-Alam newspaper, Morocco, No. 22138, 25 November-2011
32. Al-Alam newspaper, Morocco, No. 2231, 17 November-2011
33. Message of the Nation, Morocco, No. 8935, 11 November-2011
34. Summer of Renewal, Rabat, No. 2767, 15 November-2011.
35. Abderrahim Ouardighi, The government of Abdelilah Benkirane in Libra in half of his government term, Al-Risala Press, Rabat, 2014, vol. 1.
36. Abdelwahid El Hisho, Mohammed VI, King of the Citizen and Symbol of the Quiet Revolution of the King and the People, Wired Brothers Press, Morocco, 2012.
37. Abdelwahab Ahmed Mahmoud Al-Khazraji, The Position of the Popular Movement on Political Developments in the Kingdom of Morocco 1957-1976, Master's Thesis (unpublished), University of Tikrit, Faculty of Education for Humanities, 2014.
38. Kifah Kadhim Khazali, Moroccan Istiqlal Party (1944-1956), unpublished master's thesis, Faculty of Arts, University of Basra, 1983.

39. Abderrahim Ouardighi, The government of Abdelilah Benkirane in Libra in half of his government term, Al-Risala Press, Rabat, vol. 1, 2014.
40. Kifah Abbas Ramadan Hamdan, The Rise of Islamists to Power in Morocco, Center for Regional Studies, University of Mosul, vol. 10, No. 31, 2013.
41. Kawthar Lakbili, Women's Participation in Moroccan Political Life, PhD thesis (unpublished), Hassan II University, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences Mohammedia, Morocco, 2019-2020.
42. Lamia Amrani, The Justice and Development Party from Underground Work to Party Work, Arab Journal of Political Science, No. 51-52, Beirut, September-September/2016.
43. Mohamed Yacoubi, The 2011 Constitution and Legal Terminology Notes on Some Concepts, Moroccan Journal of Local Administration and Development, Double Issue 144-145, Morocco, January-April-April 2019.
44. Mohamed Benyousef, The Constant and Shifting in the Political Discourse of Islamist Movements in Morocco, selga services-roximprimerie, France, 2014.
45. Mohamed Suleiman Abu Rumman, Post-Political Islam, A New Phase or Ideological Illusions, Friedrich Ebert Foundation, Amman, 2018.
46. Mohamed Dharif, Moroccan Islamic Movement after 2011 Transformations in Labour, Democ Press, Morocco, 2017.
47. Mohamed Ali Dahesh, The Maghreb of Continuity and Change, Arab House of Encyclopedias, Beirut, 2011.
48. Mahmoud Saleh Karroui, The role of the PJD in Morocco's 1997-October 2016 legislative elections.
49. Mustapha Bouaziz, The New Moroccan Left Genesis and Path 1965-1979, Translation: Abdelrahman Zekri, Tinmel Printing and Publishing House, Marrakech, 1993.
50. The Arab Center for the Development of the Rule of Law and Integrity, Parliament in the Arab Countries Monitoring and Analysis, the Arab Center for the Development of the Rule of Law and Integrity, Beirut, 2007.
51. National Democratic Institute, Final Report on Morocco's 2011 Legislative Elections, International Observation Mission in Morocco, Washington, D.C., 2011.
52. Kingdom of Morocco, General Guide to the Deliberations of the House of Representatives for the Eighth Legislative Term 2007-2012, Abi Raqqraq Printing and Publishing House, Morocco, Part 3, 2012.
53. Kingdom of Morocco, Constitution 2011, Official Press, 2011.
54. Kingdom of Morocco, Presidency of the Government, Government Program, January-January 2012.
55. Kingdom of Morocco, Ministry of Justice, Justice in the Speeches and Letters of His Majesty King Mohammed VI from 1999 to 2003, Directorate of Studies, Cooperation and Modernization, Communication Section, 2011.
56. Civil Democratic Forum, Report on the Observation of the Legislative Elections of 25 November-2011, Civil Democratic Forum, 2 December-2011.
57. Mehdi Anis Jaradat, Political Parties and Movements in the Arab World, Osama Publishing and Distribution House, Amman.
58. Walid Messahir Hamad, Zaher Abdallah Alwan, Political Islam Movements in Morocco Justice and Development Party as a Model, Tikrit University Journal of Humanities, Issue 28, April-2021.

59. Wiken Fazia, The Role of the Electoral Actor in Reconciling the Consolidation of a Ruling Monarchy with the Realization of Democracy: Legislative Elections as a Model, Journal of World Politics, Issue 2, Cairo, December 2018.

60. Nabil Mouline, Le Maroc vote: Les elections Legislatives en chiffes (1963-2011), Rabat: Tarfra, 2016, p. 13.